قضايا سياسية

اسم المقال: سيادة الدولة وسياسات اللجوء في الدول النامية: اللاجئين السودانيين في مصر نموذجاً
اسم الكاتب: غدي حسن قنديل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7636
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سيادة الدولة وسياسات اللجوء في الدول النامية: اللاجئين السودانيين في مصر نموذجًا▽

State Sovereignty and Asylum Policies in Developing Countries: Sudanese Refugees in Egypt as a Case Study

غدي حسن قنديل* Ghady Hassan kandil

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تناول ظاهرة اللجوء إلى البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط بالتطبيق على اللاجئين السودانيين في الدولة المصرية، حيث لا تسعى الورقة إلى دراسة سياسات الدول المستقبلة تجاه اللاجئين فحسب، بل إلى دراسة التفاعل بين تلك السياسات وممارسات الفاعلين الآخرين المرتبطين بإدارة شئون اللاجئين وبين ممارسات اللاجئين أنفسهم كفاعلين، وتأثير ذلك على إعادة قراءة محور المواطن– الأمة –الإقليم التي يقوم عليها مفهوم السيادة، ففي هذا السياق؛ يجادل العديد من الباحثين من مختلف المجالات كالعلوم السياسية، الاجتماعية، الأنثروبولوجيا، والدراسات الحضرية، وغيرهم على تقديم اللاجئ كفاعل له قدرة وفعل يستطيع أن يغير ويواجه التحديات المفروضة عليه من ناحية وتقديم تصورات سياسية بديلة بشكل جماعي أو فردى وهى في الواقع تغييرات تتخطى الحدود السياسية، الثقافية، والاجتماعية للدولة القومية. لذا تناقش الورقة أنه أمام سياسات الاستبعاد الرسمية التي تفرضها الدولة المصرية على فضاءات اللاجئين السودانيين والتعامل معهم من منظور أمني فحسب، لا يقف اللاجئون كفاعل سلبى ولكنهم يحاولون إنتاج سبل وممارسات نضالية من أجل تأمين الحد الأدنى من حقوقهم، وفي خضم ذلك التفاعل بين سياسات الدولة تجاه اللاجئين وممارسات اللاجئين والفاعلين الآخرين المعنيين بإدارة شئونهم، تنتج أنماط أخرى بديلة من السيادة تتحدى سيادة الدولة المستقبلة، ومن ثم يتولد فاعلية اللاجئين لمواجهة حالة الاستثنائية التي فرضتها الدولة عليهم وتأثير ذلك على مفهوم سيادة الدولة.

الكلمات المفتاحية: السيادة، اللاجئين، سياسات اللجوء، فاعلية اللاجئين، دولة بديلة.

Abstract:

This study seeks to address the phenomenon of asylum in developing countries in the Middle East region by applying it to Sudanese refugees in the Egyptian state. The paper seeks not only to study the policies of the receiving countries

▽ تاريخ التقديم : 2024//7/15 تاريخ القبول: 2024/8/9 تاريخ النشر: 2024/9/30

*مديرة وحدة البحوث والدراسات بمجلس الشباب المصري / باحثة دكتوراة في العلوم السياسية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة ghady.ahmed@feps.edu.eg

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

towards refugees, but also to study the interaction between those policies and the practices of other actors associated with the management of refugee affairs and the practices of the refugees themselves as actors, and the impact of this on rereading the citizen-nation-territory axis on which the concept of sovereignty is based. In this context; Many researchers from various fields such as political science, anthropology, urban studies, and others argue to present the refugee as an actor with ability and action who can change and face the challenges imposed on him on the one hand and present alternative political perceptions collectively or individually, which are in fact changes that transcend political and cultural boundaries. and the social nature of the nation-state. Therefore, the paper discusses that in the face of the official policies of exclusion imposed by the Egyptian state on the spaces of Sudanese refugees and dealing with them from a security perspective only, the refugees do not stand as a passive actor, but rather try to produce means and practices of resistance in order to secure their minimum rights, and in the midst of that interaction between the state's policies towards... Refugees, the practices of refugees, and other actors involved in managing their affairs produce other alternative patterns of sovereignty that challenge the sovereignty of the receiving state, and thus generate the effectiveness of refugees to confront the state of exception imposed on them by the state and the impact of this on the concept of state sovereignty.

Keywords: Sovereignty, refugees, asylum policies, refugee agency, alternative state

المقدمة:

تقع مصر على مفترق الطرق بين أفريقيا وآسيا وأوروبا، وتستضيف مجتمعات متنوعة من الذين يلتمسون اللجوء من الاضطهاد في دولتهم الأصلية، وبعضهم كذلك مُنحوا حق اللجوء غير أن بعضهم يفشلون في نهاية المطاف في الحصول على اللجوء في مصر، وحاليًا هناك ما يقرب من 9 ملايين مهاجر ولاجئ يعيشون في مصر من نحو 133 دولة، بنسبة 50.4% ذكور، و49.6% إناث، وبمتوسط عمر يصل إلى 35 سنة، يمثلون 8.7% من حجم سكان مصر، 56% منهم يقيمون في 5 محافظات؛ القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والدقهلية، ودمياط، كما أن هناك 60% من المهاجرين يعيشون في مصر منذ حوالي

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

10 سنوات، و6% يعيشون باندماج داخل المجتمع المصري منذ نحو 15 عامًا أو أكثر، بالإضافة إلى أن هناك 37% منهم يعملون في وظائف ثابتة وشركات مستقرة[1].

غير أن اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية في السودان في 15 أبريل 2023 إلى نزوح جماعي وأزمة إنسانية داخل السودان والدول المجاورة لها لاسيما مصر وتشاد وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى وأثيوبيا، وقد نزح ما يقدر بنحو 3 ملايين سوداني، ونحو 2.5 مليون نازح داخلياً، وفر الباقون من منازلهم إلى البلدان المجاورة، وقد لجأ ما لا يقل عن 215,000 سوداني إلى مصر في يناير 2024، ووصل عدد الوافدين السودانيين الجدد في مصر إلى460,000 [2] .

وينضم اللاجئون الجدد إلى آلاف السودانيين الذين وصلوا سابقاً في بيئة غير مرحبة تاريخياً في مصر، حيث يعاني اللاجئون السودانيون الذين وصلوا في السنوات السابقة من سياسة الحكومة الغامضة تجاههم والتمييز المجتمعي الأوسع الذي جعل الحياة في مصر صعبة بالنسبة لهم، حيث يعيش معظم اللاجئين في أحياء فقيرة وغير آمنة وتفتقر إلى الخدمات الصحية، ويعتمدون على منظمات اللاجئين وجمعيات المساعدة المتبادلة، ومع ذلك، فإن هذه المنظمات المحلية تكافح مع الطلب الهائل على خدماتها[3].

وفي غياب قانون موحد للجوء، كلفت الحكومة المصرية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمسؤولية الأساسية عن تسجيل اللاجئين وتوثيقهم وإعادة توطينهم، لكن العلاقات بين المفوضية واللاجئين السودانيين متوترة في بعض الأحيان بسبب الإحباط الناجم عن التراكم الهائل في عمليات التسجيل وتحديد وضع اللاجئين، ما يمثل إشكالية مباشرة فيما يخص سيادة الدولة المصرية في التعامل مع اللاجئين السودانيين والجدل حول تفويض الحكومة المصرية للمفوضية لتقوم بعملها فيما يخص شئون حماية ورعاية اللاجئين.

حيث يعاني الوافدون الجدد إلى مصر من رحلة شاقة، بداية من الصعوبات في العثور على وسائل النقل، والأسعار الباهظة، ونقاط التفتيش التي لا يمكن التنبؤ بها، عند المعبر الحدودي، ويواجهون فترات

[1] الحكومة تبدأ تدقيق اعداد اللاجئين: وتكلفة ما تتحمله الدولة من خدمات لرعايتهم، الهيئة العامة للاستعلامات، 2024/1/8، متاح على الرابط التالي:
https://www.sis.gov.eg/Story/269800/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%8

[2] صحيفة الوقائع: مصر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، يناير 2024، متاح على الرابط التالي:
https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2024/02/UNHCR-Egypt-Factsheet-JAN-2024-1.pdf

[3] نجوى إبراهيم، خطاب الكراهية والتحريض ضد اللاجئين في مصر على موقع تويتر، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد 26، ديسمبر 2023، متاح على الرابط التالي:
https://journals.ekb.eg/article_328045_410a9a99e86ca1dadaf277486959dd75.pdf

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

انتظار طويلة، وظروفًا غير صحية، وقيودًا على الدخول على أساس العمر والجنس، وتراكم التأشيرات، ونقص الضروريات والخدمات، ويظل آلاف الوافدين الجدد عالقين لأسابيع في انتظار أن تصدر لهم السلطات المصرية تأشيرات أو أن تصدر لهم السلطات السودانية وثائق سفر.

ونظرًا لأوقات الانتظار الطويلة للحصول على التأشيرات، تختار العديد من العائلات إرسال النساء والأطفال وكبار السن في البداية، مما يؤدي إلى تقسيم العائلات لفترات غير مؤكدة، غير أنه في يونيو الماضي، شددت مصر شروط الدخول من خلال الإعلان عن إلزام جميع المواطنين السودانيين الحصول على تأشيرات من المكتب القنصلي المصري في وادي حلفا أو بورتسودان قبل عبور الحدود، ويلغي القرار الإعفاء الذي طال أمده الممنوح للأطفال والنساء وكبار السن من الرجال، إذ تهدف هذه الخطوة وفقًا للسلطات المصرية إلى مكافحة تزوير التأشيرات وتحسين إدارة دخول اللاجئين السودانيين إلى مصر[1] .

أهمية البحث: تعد هذه الدراسة إسهامًا في مراجعة المفاهيم القائمة حول موضوع سيادة الدولة الحديثة في منطقة الشرق الأوسط من خلال أزمة تدفقات اللاجئين السودانيين في مصر التي تعتبر من أبرز الأزمات التي تواجهها دول المنطقة، والتي تمثل اختبارًا فعليًا حاليًا ومستقبليًا للدولة المصرية بشكل خاص وللمجتمعات المستقبلة بشكل عام، لاسيما في ظل إغفال العديد من الدراسات الربط بين دراسة سيادة الدولة وإمكانية ظهور أنماط بديلة من السيادة خاصة بعد أن تحولت الدولة من كونها الفاعل الوحيد المنوط بالقيام بوظائف الحدود وتطبيق القانون فيما يتعلق بإدارة الحياة اليومية للاجئين.

هدف البحث: دراسة كيفية إدارة اللاجئين في الدول المضيفة النامية في ظل الجدل حول سيادة الدولة بالتطبيق على اللاجئين السودانيين في الدولة المصرية.

مشكلة البحث: تجادل الدراسة أنه من أجل فهم كيفية تشكل سيادة الدولة في ظل العديد من التغيرات الاجتماعية المحلية والدولية، التي حلت محل الدولة في بعض الوظائف الأساسية كالحماية لابد من استعراض الإطار النظري النقدي لمفهوم السيادة لفهم إجراءات الدولة والإجراءات المضادة من قبل الأفراد والمجتمعات، أصحاب الهوية المتناقضة مع السيادة التي يخضعون لها، ويصبح هذا البحث ضروريًا لفهم كيف أن السيادة التي تواجه وتتحدى أفعال إنسانية عديدة يمكن أن تتقوى أو تتقوض، وهو ما تسعى الدراسة إلى تطبيقه في فضاءات تواجد اللاجئين السودانيين في الحالة المصرية.

[1] سياق اللاجئين في مصر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، متاح على الرابط التالي:
https://www.unhcr.org/eg/ar/about-us/refugee-context-in-egypt

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومن هذا يتمثل السؤال الرئيسي للبحث في: كيف تؤثر التفاعلات بين سياسات الدولة المصرية وممارسات اللاجئين السودانيين على مفهوم السيادة؟

ومن ثم ينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية تتضح فيما يلي:

1- كيف يمكن تناول مفهوم السيادة في إطار دراسة اللاجئين؟

2- كيف تتعاطى الدولة المصرية مع اللاجئين؟

3- ما السياسات الحاكمة للدولة المصرية تجاه اللاجئين السودانيين؟

4- كيف ينعكس الإطار المؤسسي في مصر على مفهوم السيادة؟

5-إلى أي مدى تؤثر فاعلية اللاجئين السودانيين على سياسات الدولة المصرية؟

فرضية البحث: عند النظر في الهجرة إلى البلدان النامية، فإن الدراسات حول سياسات الهجرة واللاجئين تخطئ في غياب سياسة رسمية، وباستخدام منهج دراسة الحالة من خلال دراسة اللاجئين السودانيين في البلد الأكثر اكتظاظًا بالسكان في المنطقة، لذا تفترض الدراسة أن الحكومة المصرية تدرك عدد اللاجئين المقيمين على أراضيها، لكنها لا تتمكن من اتخاذ سياسات متكاملة لحماية حقوق اللاجئين السودانيين، فالقواعد الرسمية وغير الرسمية تقيد سلوكيات معينة تجاه اللاجئين الذين يعيشون في ظل هذا النظام، وبالتالي تتنازل الدولة بشكل طوعي عن جزء من سيادتها لمنظمات تتولى مهمة حماية اللاجئين كما في حالة منظمة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مصر.

الإطار المنهجي للبحث:

يعتمد البحث على منهج دراسة الحالة اللاجئين السودانيين في مصر حيث يفيد في الحصول على الحقائق المتعلقة بالظروف المحيطة بالحالة من خلال أدوات جمع البيانات التي من أهمها البيانات والإحصاءات المتعلقة باللاجئين والتي تتيحها المفوضية السامية لشئون اللاجئين في مصر، وينعكس الإطار المنهجي للبحث في تقسيم الدراسة كما يلي:

أولاً- مفهوم السيادة في إطار دراسة اللاجئين

ثانيًا- العلاقة بين الدولة المصرية واللاجئين

ثالثًا-سياسات الدولة المصرية تجاه اللاجئين السودانيين

رابعًا- فاعلية اللاجئين السودانيين في إطار الدولة المصرية

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولاً– مفهوم السيادة في إطار دراسة اللاجئين:

بينما تعد التعريفات ضرورة عملية وقانونية، لكن الحدود بين فئات التعريفات المختلفة غامضة وغير محددة، لذا تضاعفت الصعوبات المرتبطة بتصنيف المهاجرين واللاجئين، لكن يميز القانون الدولي ومعظم سياسات الهجرة الوطنية، بوضوح بين المهاجرين واللاجئين، بينما يمكن إبعاد المهاجرين عن حدود الدولة وفقًا لمصالح تلك الدولة، يجب أن يحصل اللاجئون على الحماية –مؤقتًا على الأقل– ووفقًا لذلك، يأتي مبدأ عدم الإعادة القسرية بموجب اتفاقية جنيف للاجئين في عام ١٩٥١، وهو واحد من عدد قليل من المبادئ الملزمة في القانون الدولي الذي يحكم أي نوع من الهجرة، في حين أن مبدأ حماية اللاجئين معترف به على نطاق واسع، لا يزال تطبيقه موضع خلاف كبير في عصر التجارة والتنقل الحر، إذ تجد الدول الموحدة صعوبة في السيطرة على الحدود، إذا نظرنا إليها من وجهة نظر واضعي السياسات، تزيد الحاجة إلى حماية اللاجئين من صعوبة السيطرة على الحدود، على سبيل المثال فرض الاتحاد الأوروبي ضوابط على الحدود؛ ما يمنع معظم اللاجئين من الوصول إلى شواطئ الاتحاد الأوروبي ويقوض مسؤولية حماية اللاجئين إلى دول خارج أوروبا.

وفي ضوء هذا، يمكن استعراض مفهوم السيادة من خلال التطرق إلى التعريف لغةً، واصطلاحًا، وأخيرًا ربطة بسياق اللاجئين؛ فإما السيادة في اللغة تأتي من فعل سود، فالمعنى اللغوي للسيادة تدل على المُقدم على غيره جاهاً أو مكانة أو منزلة أو غلبة وقوة ورأياً وأمراً، بينما المعنى الاصطلاحي للسيادة يشير إلى مجموعة متنوعة من الأفكار والمفاهيم والممارسات، فقد تصف السيادة أنواع السلطة، على سبيل المثال القوة الإلهية، أو السيطرة الحصرية المفترضة لدولة على أراضيها وسكانها، أو سلطة على الحياة والموت، ومع ذلك، قد تصف السيادة أيضًا الإجراءات، مثل الحق السيادي للدولة في إصدار عملة أو جوازات سفر لمواطنيها، علاوة على ذلك، يمكن أن تكون السيادة سمة للجهات الفاعلة، ويمكن الحديث عن السيادة في إطار التطور التاريخي للسيادة، كما يمكن أن يصف القوة المفترض أنها تمارس السيطرة النهائية على موقف أو إقليم أو عدد من السكان، وفي كثير من الأحيان، يشير مصطلح السيادة ببساطة إلى الدولة.[1]

ومن هذا يمكن تعريف سيادة الدولة بصفتها المبدأ المهيمن للنظام السياسي والاجتماعي في الوقت الحاضر، والذي بموجبه تظل الدولة هي القوة المركزية والحصرية في الحكم، وتعتمد سيادة الدولة على بعض التصنيفات والتعريفات والاستثناءات للأشخاص والمساحات، التي تنشأ من خلال أحداث ومواجهات لا تعد

[1] مروة صبحي، أثر سياسات اللجوء على مفهوم سيادة الدولة، جدلية العلاقة بين اللاجئين السوريين والدول المستقبلة، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2021.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ولا تحصى، وبالتالي تسعى الدراسة إلى تحليل ممارسات السيادة من خلال مجموعة من الفاعلين سواء فاعلى الدولة أو من دون الدولة، ومن الأهمية بمكان إدراك حقيقة مفادها أن مركزية الدولة، التي يرتكز عليها ترتيب سيادة الدولة، أصبحت غير متسقة مع أفكار مثل فكرة أو أسطورة سيادة الدولة المركزية المطلقة[1].

وفي ظل هذه الخلفية، تتخذ المفوضية السامية لشئون اللاجئين موقفًا واضحًا ضد الخلط بين المهاجرين واللاجئين؛ أولًا؛ لأن اللاجئين ليسوا مهاجرين، وثانيًا من المضر بحماية اللاجئين الخلط بين المجموعتين، من ناحية المصطلحات أو غير ذلك، ومن جهتهم، يعترف علماء الاجتماع والسياسة بخطورة هذا الخلط المفاهيمي، لكنهم يواصلون استكشاف فئات مفاهيمية جديدة، إذ يؤدي الخلط بين مفاهيم الهجرة القسرية أو هجرة الأزمات أو الحجرة المختلطة إلى قلق متزايد داخل مجتمع الباحثين حول خطر أن البحوث التي تركز على اللاجئين وحدها، قد تستثني السكان الذين يعيشون في ظروف مماثلة، ولكنهم لا يحصلون على حماية كافية، ومن ثم كان على علماء العلوم الاجتماعية توسيع نطاق مفهوم اللاجئين[2].

فهناك فارق بين الأفراد ذوي الملفات المغلقة، وطالبي اللجوء المرفوضين، هاتان الفئتان في مرحلتين مختلفتين في عملية تحديد وضع اللاجئ الخاصة بالمفوضية، وعند التمييز بين الفئتين فإن طالبي اللجوء المرفوضين لديهم فرصة تقديم استئناف يمكن بموجبه إعادة النظر في طلبات لجوئهم، ومع ذلك، فإن أولئك الذين أغلقت ملفاتهم لم يعد لديهم إجراءات استئناف متاحة لهم، ومن ثم لم يعد لهم فرصة ثانية مع المفوضية.

ومن هذا يتضح أن مفهوم الإنتاج الاجتماعي للسيادة هو أحد المفاهيم المهمة التي طرحت في الأدبيات مؤخرًا، وتساعد في فهم قضايا اللاجئين، وفي ذلك الشأن يعد تحليل الإنتاج الاجتماعي للسيادة وعلاقته بالحياة اليومية للاجئين تحليل متعدد التخصصات تتقاطع فيه النظرية السياسية، الأنثروبولوجيا، علم الاجتماع، الجغرافيا البشرية، ودراسات اللاجئين، حيث يعد هذا النهج متعدد التخصصات له هدف واضح هو الجمع بين البحث النظري والتجريبي[3].

---

[1] Abdel Aziz, Nourhan Amr. Out of sight out of rights: Rejected asylum seekers and closed-files individuals in Egypt, American University in Cairo, Master's Thesis. AUC Knowledge Fountain 2018, available at:
https://fount.aucegypt.edu/etds/1342

[2] Sophia Hoffmann, Disciplining Movement: State Sovereignty in the Context of Iraqi Migration to Syria. PhD thesis. SOAS, University of London, 2011, p 70, Available at:
https://eprints.soas.ac.uk/14571/1/Hoffmann_3412.pdf

[3] ibid, p72.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وعلى الرغم من أن مفهوم الأمة تشكل بالفعل أساسًا لنموذج سيادة الدولة، وهي عنصر حاسم في تعريف مفهوم السيادة، فإن معيار الأمة القومية أدى دورًا أضعف بكثير في الفضاء المحلى الأغلب البلدان في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ ترتبط الحياة اليومية بالأشكال الأخرى من السلطة التي تنطبق على جميع الأشخاص على أقاليم الدولة بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا مواطنين أم سكان غير مواطنين، وهكذا تعد السيادة بوصفها شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي يعتمد على الأفكار الراسخة حول العلاقات الاجتماعية التي تشكل الفضاء السياسي، ويشمل هذا العناصر التالية؛ الأفكار حول العلاقة بين الإقليم والحكومة، والموقع وممارسة السلطة المشروعة، وحول وحدة سكان الدولة.

ويمكن إرجاع تطور السيادة المتخيل للسياسة الحديثة إلى الأنظمة الملكية المطلقة الأوروبية في العصور الوسطى، وإلى التغيرات الاجتماعية التي أصبحت من خلالها قوة الملك مرتبطة بإقليم محدد، ويمكن أن تساعد أصول العصور الوسطى، التي استندت إلى أفكار حول الشريعة الإلهية، على شرح الدوافع المقدسة والدينية التي لا تزال مرتبطة بالسلطة السيادية، التي أشار إليها المنظرون المعاصرون على أنها لاهوت سياسى.

لكن في هذه الدراسة لا ينظر إلى السيادة على أنها غامضة ويصعب تحديد السلطة المطلقة، بل تفهم السيادة بصفتها طريقة معينة لترتيب المجتمع السياسي على نطاق عالمي من خلال دراسة تأثير وجود اللاجئين على إعادة تعريف عناصر مفهوم السيادة، وتتكون السيادة بوصفها نموذجًا مثاليًا من الحدود والأقاليم والحكومات على أنها محددة بوضوح ومنفصلة، ولكن يختلف تعريف السيادة في الحياة اليومية أو على الأرض، وتظهر السيادة بصفتها مجموعة ضخمة من الأفعال البشرية التي تؤكد أو تقوض السيادة الوطنية، ويتم تشكيل السيادة على الأرض من خلال مجال نشاط هائل مستمر يخصص باستمرار للبشر في جميع أنحاء العالم وفقا لافتراضات السيادة[1].

والجدير بالذكر أن هناك عددًا من الافتراضات والتصورات القوية التي تستند إليها فكرة السيادة، لأنها تقوض السيطرة على الحدود والأراضي والسكان، التي تمثل أهم سمات السيادة، لذلك ليس من الغريب أن تكون إدارة وقمع المهاجرين مصدر قلق رئيسي حتى لأقوى الدول التي تمتلك أنظمة إدارية كبيرة وأجهزة أمنية مجهزة لضمان وصول المهاجرين المرغوب فيهم النظاميين فقط إلى أراضيهم، ولكنهم لا يستطيعون مع كل الإجراءات الأمنية منع وصول المهاجرين غير النظاميين إلى أراضيهم.

[1] Sophia Hoffmann, Ibid.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبالنظر إلى تعريف مفهوم السيادة في سياق مفهوم اللاجئين يبرز مبدأ التضمين والاستثناء كممارسة لسيادة الدولة في إطار اللاجئين حيث يجادل بعض الباحثين أن الفضاءات السيادية تقوم على الاستبعاد الممنهج الأفكار وأشخاص محددين، والذين يقعون خارج الهوية السيادية، والذين من المحتمل أن يشكلوا تهديدا لها، فمن خلال الاستبعاد يمكن أن تبقى الهوية السيادية مستقرة، إذ يعد الاستبعاد أداة سيادية مهمة تستطيع الدولة من خلالها تقوية مجالها السيادي، ومن ذلك، فإن دور الدولة في نظام حماية اللاجئين واضح جدًا في وضع النظام القانوني، الذي يحدد من سيعترف به ومن يستبعد من أقاليم الدولة، أي مجموعة القواعد التي تيسر أو تحد من إمكانيات الحياة أمام اللاجئين[1].

وعلى الرغم من تطور النظام القانوني بصفته آلية لإعادة التوزيع السكاني في أقاليم الدولة، فإن وضع نظام حماية اللاجئين من قبل الدولة يضمن كذلك استمرار سيادتها، كما أن سلطة الاستبعاد تمد الدول بالآليات القانونية تجاه أشخاص محددين يسعون إلى طلب اللجوء على أراضيهم، ومن وجهة نظر الدولة المضيفة، فإن عليها أن تعمل بطريقة مستمرة لتقوية شرعيتها ومراقبة حدودها، إذ تستطيع الدولة أن تحد وتشرع قوتها أو سلطتها.

وتتمثل هذه السلطة في القدرة على إعادة بعض الكيانات إلى الفضاء الاستثنائي خارج القانون أو السياسة أو تجذب بعض الكيانات الأخرى ضمن نطاق المواطنة، وفي تلك العملية، يُعرف كيان المواطن ويحدد في ذات الوقت من هو اللاجئ بوصفه تحديدًا خارجيًا، ومن ثم من يستقبل أو ينفى، ويصبح استبعاد اللاجئين من نظام الاعتراف القانوني للدول المستقبلة، تعبيراً عن السيادة الضمنية في تكوين أو تشكيل الدولة، كذلك تحدد أشكال التضمين والاستبعاد من هم الآخرين الذين من خلال استبعادهم تستطيع الدولة أن تعرف نفسها وتؤكد سيادتها.

وبناءً على هذا احتفظت الدول القومية بسلطة التضمين والاستبعاد في تطوير نظام حماية اللاجئين وفي صياغة اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين من خلال تحفظ الدول على بعض موادها، من أجل الاستمرار في تشكيل جوهر سيادتها، حيث وافق واضعو الاتفاقية أن الدولة لا يكون مطلوب منها الاعتراف بكل اللاجئين داخل حدودها بصورة دائمة، ومن ثم ليس من المفاجئ أن أغلب لاجئي العالم لا يستفيدون من الأنظمة التقليدية لإعادة أقلمتهم من خلال العودة لأوطانهم الأصلية أو إدماجهم في بلد اللجوء، أو إعادة توطينهم في بلد ثالث، ولكن على الرغم من ذلك يستبعدون من نظام الحماية القانونية أو العيش في

[1] Nevzat Soguk, States and strangers: Refugees and displacements of statecraft. Vol. 11. University of Minnesota Press, 1999, p36.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أوضاع ممتدة من عدم الاستقرار، وتعمل نظرية المركزية الاستثنائية بوصفها نقطة انطلاق نظرية مهمة لتحري طرق عمل السيادة في سياق اللاجئين في عدد من الدراسات[1].

ثانيًا– العلاقة بين الدولة المصرية واللاجئين:

طرحت العديد من الدراسات تفسيرات لكيفية تعامل الدولة مع اللاجئين المتواجدين على أراضيها، فلا ريب أن مفهوم الغموض الاستراتيجي يعتبر مفهوم مناسب لشرح وتوضيح لماذا وكيف تتخذ الدول المستقبلة في الشرق الأوسط سياسات محددة تجاه اللاجئين؟ ويشير ذلك المفهوم إلى السياسة التي لا تهدف إلى طرد اللاجئين، ولا إلى اندماجهم بالكامل في المجتمع المستقبل، ولكن بدلاً من ذلك تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم.

الجدير بالذكر إن الحكومة المصرية على علم بأعداد المهاجرين واللاجئين، سواء القانونيين أو غير القانونيين، المقيمين داخل أراضيها، ولذلك تسمح مصر بشكل غير رسمي باستمرار وجود المهاجرين من خلال عدم قدرتها على منعهم بشكل كامل من دخول البلاد، وحقيقة أنه من الصعب ترحيل الغالبية العظمى من المهاجرين، وعلى الرغم من الوعي بوجود المهاجرين واللاجئين، فإن مصر تختار انتهاج سياسة الغموض الاستراتيجي تجاه المهاجرين واللاجئين، باعتبارها دولة غير تقليدية ولذلك من المهم التساؤل عن العوامل التي تحرك هذا الخيار السياسي[2].

هناك جانبان بارزان يميزان الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم إدارة الهجرة في مصر، أولا؛ تتبع مصر النمط السائد في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ وضعت سياسات غير واضحة للهجرة واللاجئين، التي أدت تباعًا إلى انتشار الممارسات غير الرسمية التي تتجاوز القوانين والأنظمة الرسمية على سبيل المثال، يمكن للاجئين الحصول على عمل عبر القطاعات غير الرسمية الكبيرة في مصر، ومع ذلك فإن هذه الممارسات لا تخضع للعقوبة أو الحماية بموجب اللوائح الحكومية، ما يزيد من تفاقم الوضع غير المستقر لهذه المجتمعات، وثانيًا؛ على الرغم من كثرة الهياكل التي أنشئت لإدارة شؤون المهاجرين، يتم صنع السياسات والقرارات في كثير من الأحيان في أعلى المستويات في السلطة التنفيذية، وليس داخل الآليات البيروقراطية أو السلطة التشريعية أو غيرها من العمليات المؤسسية.

[1] Ali Perveen, "States in crisis: sovereignty, humanitarianism, and refugee protection in the aftermath of the 2003 Iraq War." PhD diss., London School of Economics and Political Science, 2012.
[2] Diane Singerman, ed. Cairo contested: Governance, urban space, and global modernity. Oxford University Press, 2011, p52.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبالنسبة للاجئين، تعزى الصورة السائدة عن وضعهم بأنها مؤقتة إلى أنظمة تهميش اللاجئين التي ترتبط في سياسات الاستبعاد، والخطاب العام السلبي بشأن اللاجئين والمواقف تجاههم، وإلى التجارب الفعلية للمشاق اليومية والحرمان الاقتصادي والحالة الاجتماعية والاقتصادية والمواقف القانونية غير المستقرة، فعلى سبيل المثال في القاهرة الكبرى تغيب سلطة الدولة فعليًا عن العديد من المناطق غير الرسمية لأسباب كثيرة منها؛ عدم وجود شرعية، أو عدم الرغبة في الحكم، أو عدم وجود إمكانيات تكفي للقيام بذلك، ومن ثم فإن الغياب المتعمد لوجود إستراتيجية واضحة في إدارة شئون اللاجئين أدى إلى ظهور أطر حوكمة بديلة بين اللاجئين أنتجها اللاجئون نفسهم من أجل إيجاد سبل للعيش من خلال الاعتماد بالأساس على أنفسهم أو على علاقات تغيب الدولة من مجال تنظيمها[1].

وفي ضوء هذا، توجد ثلاث مجالات رئيسة تمثل الأفعال الخارجة عن القانون التي تدفع اللاجئين إلى تبني الآليات غير الرسمية، تتمثل في:

1- التمييز المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي ضد اللاجئين من خلال مواطني الدول المستقبلة وأجهزتها الرسمية: يتمثل المجال الأول في ممارسات الدولة أو المجتمع لاستثناء فئة معينة وهم اللاجئين استنادًا على تصنيف اجتماعي تعسفي وتعبيرات الكراهية ضد الأجانب والممارسات والتوجهات المعادية للأجانب، ومعدلات العنف ضدهم، وتباطأ أو إهمال الأجهزة الأمنية في التحري ضد أحداث العنف، ومن ثم من خلال تلك الممارسات يمكن استنتاج أن حالة الاستثناء لا تمارسها الدولة فحسب، بل يمكن أن يمارسها المجتمع المضيف كذلك ومن ضمن أشكال الاستبعاد الاجتماعي؛ هو إنكار الحقوق المنصوص عليها في الدستور أو الاتفاقيات التي تصدق عليها الدولة المستقبلة، التي من المفترض أن تلتزم بها الدولة؛ سواء في الحق في التعليم، الصحة، المسكن، العمل.

2- تساهم وظيفة الدولة وآلياتها الإكراهية والممارسات الخارجة عن القانون، التي يتخذها فاعلو الدولة في حد ذاتها، في إعادة تشكيل السيادة، فالممارسات التي يؤديها فاعلو الدولة من أجل حماية إقليم الدولة من مزيد من تدفقات اللاجئين، تساهم في إنتاج أشكال جديدة من السيادة من خلال قيام فاعلي الدولة بممارسات غير قانونية لمنع تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى إقليمهم؛ ما ينتج عنه شبكات جديدة ومقننة من الفساد في أجهزة الدولة المنوطة بالجانب الإكراهي، وقد تؤدي جهود الدولة لمكافحة الهجرة غير النظامية، إلى ممارسات غير قانونية واستثنائية، إذ تمارس من قبل المسئولين داخل الجهاز البيروقراطي للدولة على سبيل المثال الاعتقالات التعسفية للأجانب، وتكرار معدلات إيقاف اللاجئين من قبل أجهزة الشرطة، بجانب

[1] Diane Singerman, Ibid, p53.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

رفض الشرطة الاعتراف بتصريحات عملهم أو بطاقات هويتهم، وفرض أجهزة الأمن رشاوي عليهم من أجل إطلاق سراحهم، فضلاً عن سياسات الترحيل المتبعة في الدول المستقبلة.

3- يتضمن خطابات اللاجئين أنفسهم الاستبعاد الذاتي من أجل تأسيس نظم بديلة من الحقوق التي تتجاوز قوانين الدولة وممارستها الساعية للحد من وجود اللاجئين أو المهاجرين في إقليمها، إذ يتعلق بخطاب الاستبعاد الذاتي الذي ينتجه اللاجئون أنفسهم، فمن خلال الآلية الاستبعادية السيادة الدولة التي تنتج أشكالاً رسمية وغير رسمية لإقصاء اللاجئين، يحاول اللاجئون في العديد من الحالات بناء سياق وممارسات وخطاب لاستبعاد أنفسهم ذاتيًا، فاللاجئين في سبيل مواجهة عنف الدولة والمجتمع المستقبل، والعديد من أشكال الابتزاز والتمييز، يسعون إلى تطوير خطاب للاستبعاد الذاتي، حيث يشكل ذلك الخطاب احتواء لوضعهم بصفتهم أجانب، ويتمثل ذلك الخطاب في عدد من المؤشرات منها مستوى ثقة اللاجئين والمهاجرين في المجتمع المضيف الرغبة من عدمها في تبني منظومة النظام الاجتماعي والانتماء إليه على مستوى اللغة والعادات والتقاليد والثقافة، وتكوين مجتمعات مغلقة داخل المجتمع المستقبل[1].

ثالثًا-سياسات الدولة المصرية تجاه اللاجئين السودانيين:

شهدت مصر بصفتها بلدًا مستقبلاً للمهاجرين تغييرًا عميقًا مع نشوب الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في أواخر الثمانينيات في بلدان جنوب الصحراء الكبرى التي اقتلعت مئات الآلاف من الناس وأضحوا لاجئين، بسبب الصراعات المستمرة في السودان والصومال وليبيا، حيث يمكن اعتبار مصر جزءًا من تيار الهجرة بين دول الجنوب ما جعل مصر وجهة للأفراد القادمين من دول نامية أخرى، وجزءًا من تيار الهجرة من البلدان ذات الاقتصاد الأضعف إلى البلدان التي توفر فرصا أفضل للمهاجرين لكسب وسائل العيش، كما تعد مصر بلد عبور مهم لتدفق الهجرة من الجنوب إلى الشمال.

ومن هذا شكلت القاهرة بصفتها مدينة مستقبلة للمهاجرين واحدة من أكبر مراكز لوصول للاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنذ مطلع القرن العشرين، ضمت مجموعات اللاجئين الرئيسية التي فرت إلى القاهرة ومنها؛ الأرمن مع بعض الأكراد والفلسطينيين والسودانيين في تدفقات متتابعة ممثلة موجات كبيرة في الخمسينيات والسبعينيات والتسعينيات والألفية الثانية وحتى الآن، لكن بسبب الصراع الدائر في

[1]Iman Ismail, "Co-ordinating “Humanitarian Aid” for Refugees in Egypt." June. Unpublished Report: FMRS, The American University in Cairo. 2002, Available at: http://www. aucegypt. edu/academic/fmrs/Reports/iman. pdf

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السودان منذ أبريل الماضي تضاعف عدد اللاجئين السودانيين في مصر وفقًا لتقارير مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ما يستلزم استعراض الإطار القانوني والمؤسسي الحاكم للدولة المصرية في تعاطيها مع اللاجئين السودانيين[1].

أ- الإطار القانوني المنظم لوضع اللاجئين السودانيين في مصر:

لا يوجد في مصر سياسة هجرة محددة، حيث لم يسبق للحكومة المصرية وأن أعلنت تبنيها لسياسة واضحة في هذا المجال، وفيما يتعلق بوضع اللاجئين وفقًا للدستور المصري، تنص المادة ٩١ على أن للدولة أن تمنح حق اللجوء السياسي لكل أجنبي مضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان، أو السلام أو العدالة". وتسليم اللاجئين السياسيين محظور، وذلك كله وفقًا للقانون، أما المادة ٩٣ تنص على أن تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقا للأوضاع المقررة، وهذا يعني أن مصر ملتزمة دستوريا بتطبيق المعاهدات الدولية التي صدقت عليها، مع وجود عدد من التحفظات التي وضعتها مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١.

تعهدت مصر باعتبارها أحد الموقعين المؤسسين لاتفاقية عام ١٩٥١المتعلقة بوضع اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ الخاصة باللاجئين بالتزامات دولية متعلقة بتوفير اللجوء وضمان حقوق اللاجئين على أراضيها، غير أن الحكومة المصرية أبدت تحفظها على أربعة من بنود الفصل الرابع من الاتفاقية الخاصة بأوضاع اللاجئين العام ١٩٥١، ما يعرف بنود الرعاية، وتعبر تلك التحفظات على الآتي: لا يحق للاجئين المقيمين في مصر الإفادة من التوزيع المقنن للمنتجات غير المتوفرة بالقدر الكافي، أو التعليم الرسمي المادة (٢٢)، أو الإسعاف العام المادة (٢٣) والوصول إلى سوق العمل والضمان الاجتماعي المادة (٢٤)، تلك المواد كانت تدعي أنه ينبغي منح اللاجئين وضعًا متساويًا مع المواطنين، وتجعل تحفظات مصر الرسمية هذه المواد غير قابلة للتطبيق بالنسبة للاجئين المقيمين على أراضيها، على الرغم من أن هذه التحفظات ليست فحسب حواجز قانونية يصعب التغلب عليها بالنسبة لأولئك الأجانب الذين يبحثون عن فرص للعمل، فإن معدل البطالة المرتفع في البلاد يجعل من المستحيل فعليًا على اللاجئين

[1] Nadine Elshokeiry, Refugee response in Egypt: A public administration and policy perspective. A case study of Syrian refugee response in Egypt: 2012 to the present. American University in Cairo, Master's Thesis. AUC Knowledge Fountain,2016 available at: https://fount.aucegypt.edu/etds/243

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إيجاد عمل في الاقتصاد الرسمي، ومن ثم فإن أغلبية اللاجئين السودانيين سواء المسجلين أو غير المسجلين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي[1].

ومن ثم يمكن القول إن حقوق اللاجئين في مصر مقيدة إلى حد كبير، فعلى سبيل المثال، الأطفال اللاجئون مقيدون في حقهم في التعليم الذي تموله الدولة، كذلك ينظم القانون المصري الحق في العمل المتعلق بتوظيف الأجانب القانون رقم ١٣٧ لعام ١٩٨١، حيث يطلب من اللاجئين الحصول على تصريح عمل مثل أي أجنبي آخر، كما لا يحق للاجئين المقيمين في مصر الحصول على الجنسية؛ حيث تمنح الجنسية على أساس النسب، ويؤثر هذا على تسجيل الأطفال المولودين لأبوين لاجئين بدون وضع قانوني وغير قادرين على الاتصال بسفارتهم، وهذا يؤدي إلى انعدام الجنسية، بهذه الطريقة يستبعد إمكانية الاندماج الكامل في مصر للاجئين في ظل غياب الإجراءات المناسبة أو الاستعداد من جانب الحكومة المصرية لتنفيذها.

وفي هذا السياق، يوجد عدد من المؤسسات الحكومية المنوطة بشكل أساسي بشؤون المهاجرين واللاجئين، حيث تعد إدارة الهجرة واللاجئين والاتجار بالبشر التابعة لوزارة الخارجية هي نقطة الاتصال الحكومية مع المنظمات الدولية التي تعمل مع المهاجرين واللاجئين، كما أصدر مجلس الوزراء قرارًا في عام ٢٠٠٩ بإنشاء لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، التي تركز على وقف الهجرة غير النظامية المصرية إلى أوروبا ومنع تهريب المصريين، كذلك أطلقت أول إستراتيجية وطنية لمكافحة الهجرة غير النظامية 2016-2026، بالإضافة إلى إصدار قانون ٨٢ العام ٢٠١٦ لمكافحة الهجرة غير النظامية، والذي وضع عقوبات رادعة لهذه الظاهرة بتحريمه كل أشكال تقريب المهاجرين إلى جانب مكافحة نشاط المؤسسات المنخرطة في هذه الجريمة.

وبالمثل، في يناير ٢٠١٧، أصدر رئيس الوزراء المصري قرارًا بإنشاء لجنة تنسيق وطنية لشئون اللاجئين، وتضم هذه اللجنة ممثلين من جميع الوزارات ذات الصلة وعضوًا من المجتمع المدني للتحدث عن قضايا متعلقة باللاجئين، ويشمل ممثلين عن جميع الأجهزة الأمنية مثل وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، والمخابرات المركزية، والمخابرات العسكرية، وعلى الرغم من وجود مؤسسات أخرى ذات صلة بالهجرة، فإنها لا تعمل بشكل أساسي مع المهاجرين واللاجئين، بل تتركز معظمها على مسألة الحد من تهريب المهاجرين في مصر إلى أوروبا عن طريق الهجرة غير النظامية، بينما تنظم وزارة القوى العاملة جميع القضايا المتعلقة بالتوظيف، بما في ذلك توظيف المهاجرين واللاجئين الأجانب، كما يشاركون في الاتفاقيات حول تحسين

[1] Nadine Elshokeiry, Ibid.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إدارة الهجرة في المنطقة، كذلك تعتبر وزارة الهجرة من أصحاب المصلحة عندما يتعلق الأمر بإبرام وتنفيذ اتفاقيات العمل الثنائية، لكنها لا تتحكم بأوضاع وإدارة شئون اللاجئين والمهاجرين الذين يقيمون في مصر[1].

كذلك تدير وزارة الداخلية وتعتمد جميع تصاريح الإقامة للاجئين والمهاجرين، وفي حالات الترحيل، هم أيضا أصحاب المصلحة الأكثر صلة، ونتيجة لتقسيم المسؤوليات بين الحكومة المصرية ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين فإن عملية تحديد وضع اللاجئ وصولا إلى تسجيله تتم كالتالي:

1_ تحدد المفوضية وضع اللاجئ بينما توثق وزارة الداخلية وصول اللاجئين وتقدم أرقامًا مرجعية؛ ومن ثم هناك نتيجتين رئيسيتين لإجراء تحديد وضع اللاجئ؛ إما إصدار بطاقة تسجيل طالب اللجوء البطاقة الصفراء، أو بطاقة تسجيل اللاجئين التابعة للمفوضية البطاقة الزرقاء، وتعطى البطاقة الصفراء لطالبي اللجوء الذين سجلوا لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين ومنتظرين طلب الحصول على وضع اللاجئ، وستحدد لاحقًا من قبل منظمة اللاجئين، أما أولئك الذين يحملون بطاقات زرقاء فهم المعترف بهم بالفعل بصفتهم لاجئين.

2_ بعد الذهاب إلى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، يجب أن يحصل اللاجئون وطالبو اللجوء على تصريح إقامة، وهو أمر مطلوب بشكل خاص لأولئك الذين يحملون بطاقات صفراء، وينبغي أن يحصل اللاجئون على رقم مرجعي من إدارة شئون اللاجئين التابعة لوزارة الخارجية، بعد ذلك يجب عليهم التوجه إلى وزارة الداخلية للتسجيل للحصول على تصريح إقامة مقسمة إلى ثلاثة أنواع حسب الموقع الرسمي لوزارة الداخلية: أقل من سنة أشهر، والإقامة الأكثر من ستة أشهر وأقل من عام، والإقامة لمدة عام كامل.

وأخيرًا يشارك عدد من المؤسسات الأمنية في عدد من المهام المتعلقة بالأمن بما في ذلك مراجعة المعلومات الأساسية من قبل المخابرات، والموافقة على إصدار تصاريح الإقامة وتصاريح دخولهم إلى مصر وتصاريح خاصة بفتح مشروعات تجارية[2].

ونتيجة لحالة الطوارئ في السودان وفي ضوء زيادة أعداد الوافدين إلى مصر، فرضت الحكومة المصرية تعليمات تُلزم الذكور السودانيين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و49 عامًا بالحصول على تأشيرة، وتنفيذها دون ضمان المعالجة السريعة للتأشيرات، ما ينتهك المعايير الدولية بتأخير طلبات اللجوء بشكل يهدد حياة

[1] Abdel Aziz, Nourhan Amr. Out of sight out of rights: Rejected asylum seekers and closed-files individuals in Egypt. 2018. American University in Cairo, Master's Thesis. AUC Knowledge Fount, available at: https://fount.aucegypt.edu/etds/1342

[2] Grabska, Katarzyna. "Marginalization in urban spaces of the global south: Urban refugees in Cairo." Journal of refugee studies 19, no. 3, 2006

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اللاجئين، ثم قررت الحكومة المصرية في يونيو 2023 فرض تأشيرات دخول إلى مصر على جميع السودانيين الأمر الذي يقيد وصول النساء، والأطفال، والمسنين الفارين من النزاع في السودان إلى أماكن آمنة[1].

ب- الإطار المؤسسي المنظم لشئون اللاجئين السودانيين في مصر:

على الرغم من التغير المستمر للنظام السياسي في مصر، ظلت سياسة اللاجئين راكدة للغاية، حيث يتسم الإطار المؤسسي الذي يحكم اللاجئين في مصر بالمركزية، بينما تستضيف مصر عددًا كبيرًا من اللاجئين، لم تطور مصر مهام الحكومة للمضيفة بموجب القانون الدولي، على هذا النحو تعتبر مصر دولة مضيفة بينما تعد المفوضية في مصر بمثابة دولة بديلة تضع الإجراءات الرسمية للجوء ، وليس لديها مؤسسة خاصة مكرسة للاجئين موجودة على أراضيها، ونتيجة لذلك فإن مفوضية الأمم المتحدة مكلفة بمهام التسجيل، التوثيق و تحديد وضع اللاجئ ، التي من المفترض أن تكون من مهام الحكومة المضيفة بموجب القانون الدولي على هذا النحو تعتبر مصر دولة مضيفة بينما تعد المفوضية في مصر بمثابة دولة بديلة. تعمل المفوضية في مصر منذ عام 1954 بعد أن وقعت الحكومة المصرية والمفوضية مذكرة تفاهم، ومنذ ذلك الحين، قدمت المفوضية خدمات الحماية بما في ذلك جميع جوانب التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئ وإعادة التوطين لأولئك الذين نزحوا قسراً، وفي أعقاب اندلاع النزاع المسلح في السودان في أبريل 2023، اضطرت أعداد كبيرة من المدنيين إلى مصر بحثًا عن الأمان، واستجابة لهذه الحالة الطارئة، قامت المفوضية بتوسيع نطاق عملها مع الحكومة المصرية والشركاء لتسجيل ومساعدة النازحين قسراً الذين يصلون إلى البلاد، وتتواجد المفوضية في أجزاء مختلفة من البلاد، بما في ذلك القاهرة والإسكندرية، وأسوان، حيث تعمل المفوضية في مصر من خلال عشرة شركاء وهم؛ هيئة كير مصر، وكاريتاس، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية، ودون بوسكو، والمؤسسة المصرية لدعم اللاجئين، والهلال الأحمر المصري، وبلان الدولية، وجميع القديسين/مصر الملجأ، وهيئة إنقاذ الطفولة، وتير دي زوم[2].

ومن ثم تحملت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين مسؤولية تحديد وضع اللجوء السوداني، إذ يمكن تفسير إحجام الحكومة عن تحمل مسئولية تحديد الوضع وتقديم المساعدة للاجئين السودانيين بسبب وجود العقبات المؤسسية والمالية أمام الحكومة المصرية، مع الأهمية السياسية اللاجئين في مصر، في حين

[1] الحكومة تبدأ تدقيق اعداد اللاجئين: وتكلفة ما تتحمله الدولة من خدمات لرعايتهم، الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.

[2] KELSEY P. Norman, "Co-ethnicity, security and host government engagement: Egypt as a non-traditional receiver of migrants and refugees." ESPMI Network: Refugee Review: Re-conceptualizing Refugees and Forced Migration in the 21st Century 2, no. 1, 2015.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يرتبط السبب الأول بصعوبة الوضع الاقتصادي والضغوط السكانية المحلية، ويرتبط السبب الثاني؛ بالسياسة الدولية والمصالح القومية لمصر.

ما يعني ضمنًا أن مفوضية الأمم المتحدة تعتبر بمثابة هيكل موازي للحكومة المصرية التي تدير شئون غير المواطنين، كما إن سماح الحكومة المفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة التي تساعد في بعض الأحيان في أنشطة إعادة توطين اللاجئين بالعمل في مصر والقيام بأنشطتها التنظيمية هو دليل ما على أن الدولة تعترف بمسئولياتها في التصديق على الاتفاقيات بالإضافة إلى ذلك، وتدعي المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، وهي منظمة تأسست في عام ٢٠٠٨ تقدم المساعدة القانونية للاجئين في مصر، أن اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ تشكل الأساس الغالبية قضايا مناهضة الترحيل، ومع ذلك لا تزال الإعادة القسرية والاعتقال التعسفي المطول تشكل مشاكل كبيرة لكل من المهاجرين واللاجئين، وخاصة ذوي الوضع القانوني المحدود.

ومن هذا يتضح أن مصطلح المفوضية بصفتها دولة بديلة في التعامل مع اللاجئين السودانيين هو مصطلح طوره كل من Crisp and slaughter لوصف الحالات التي تشهد نقلاً فعليًا للمسئولية من الدول ذات السيادة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين فيما يخص إدارة اللاجئين على أراضيها، ويمكن ملاحظة هذا الوضع في العديد من البلدان في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا؛ حيث أنيبت المفوضية بسلطة تنفيذ تسجيلات اللاجئين وتحديد وضعهم القانوني وإدارة برامج الرعاية الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والصحة وسبل العيش، وعندما تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، باعتبارها دولة بديلة، تؤدي الأدوار التي كان من المفترض أن تضطلع بها الدول المضيفة، ولكن دون القدرة على استبدال مسئوليات الحكومات المضيفة بشكل كامل، وعلى الرغم من غلبة هذه الظاهرة في دول الجنوب، فإن هذا التحول في المسئولية لا يحدث في جميع دول الجنوب لكن يجب الإشارة إلى أنه يكاد يكون شائعا في دول الشرق الأوسط[1].

نتيجة لذلك لا تعد الحكومة المصرية بأي حقوق اللاجئين بموجب مذكرة التفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، باستثناء منح تصاريح الإقامة للاجئين الذين يخضعون لولاية المفوضية، وتشدد صراحة على أن الإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين فقط هي التي يجب اعتبارها الحلول الدائمة

[1] وحدة العلاقات الخارجية بمصر التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لمحة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين مصر، 2020، متاح على الرابط التالي:
https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2020/11/UNHCR-Egypt-at-a-Glance-AR.pdf

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

في مصر، ومن ثم لا يمنح الاندماج المحلي بصفته حلاً دائمًا للاجئين في مصر؛ ما يوضح مدى الصعوبات التي تواجه مجتمعات اللاجئين في مصر ومقدمي الخدمات في توفير سبل العيش المستدامة[1].

رابعًا– ممارسات اللاجئين السودانيين في إطار الدولة المصرية:

إن معالجة حياة اللاجئين يساهم في فهم تأثير ذلك النشاط اليومي على مفهوم سيادة الدولة، ومن أجل تحليل ذلك ينبغي الوقوف على أنواع المشاكل التي تواجه هؤلاء اللاجئين، وحتى يتم تحري عمل السيادة في سياق اللاجئين من المهم تحليل بنى السلطة والمشاكل العديدة التي تطرحها، وكيف يتعايش اللاجئون مع تلك المشاكل للحفاظ على حياتهم الطبيعية، فلا تشير هذه الورقة إلى اللاجئين باعتبارهم متلقين سلبيين للمساعدات أو أن فضاءاتهم هي فضاءات خضوع، بل أنها فضاءات مقاومة وأنهم أفراد يصنعون خياراتهم في ظروف معقدة.

ومن هذا، يعد مفهوم فاعلية اللاجئين من المفاهيم المدعمة لفرضية أن السيادة لا تنبع من مصدر سيادي مركزي واحد، ولكنها أصبحت مشتتة، حيث يشير مفهوم الفاعلية المثقلة التي تعد مفهومًا أكثر اتصالاً بتحليل سياق اللاجئين، والذي يشير إلى العقبات والقيود التي يواجهها اللاجئون في الوقت الذي يحاولون فيه إعادة صنع الحياة الطبيعية لهم ولأسرهم، حيث يدعي كون ودون أن الأفراد الذين يعيشون في فضاءات اللاجئين كالمخيمات أو المستوطنات العشوائية في المدن، لا يقبلون ضبطهم من خلال السلطة السيادية في أغلب الوقت، وبدلاً من ذلك يحاولون إعادة صنع اختياراتهم من أجل البقاء، ولأن اللاجئين لا يملكون سوى حقوق محدودة جدًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وقانونيًا، فإنهم يصبحون فقط قادرين على الحصول على بعض حقوقهم عندما يعارضون النظام من خلال انتهاك القوانين، على الرغم من أن الحماية التي يحصلون عليها تأتي بتكلفة عالية، وذلك ما يعبر عنه مفهوم الفاعلية المثقلة للاجئين[2].

وبالنظر إلى بعض أنماط الممارسات التي يتبعها اللاجئون، فبينما بدأت الأوساط الأكاديمية بتصور اللاجئ على أنه فاعل، ما زالت محاولة تطوير نموذج منهجي لمختلف أشكال فاعليات اللاجئين في حالات النزوح مفقودة في الأدبيات النظرية، ويبدو أن المحاولات الأولية في تصنيف الأشكال المختلفة لفاعليات اللاجئين داخل حقل دراسات اللاجئين والهجرة، لا زالت تعتمد على التصنيفات الموجودة التي جرى تطويرها في

[1] وحدة العلاقات الخارجية بمصر التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق.

[2] Jouni Häkli, , Elisa Pascucci, and Kirsi Pauliina Kallio. "Becoming refugee in Cairo: The political in performativity." International Political Sociology 11, no. 2, 2017.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

حقول معرفية أخرى مثل دراسات الفقر أو الدراسات التي ميزت بين أفعال اللاجئين ووضعها داخل التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية التي لا تجعل التحليل المتعدد التخصصات أكثر صعوبة فحسب، بل تخلق أيضًا فكرة الفاعلية أحادية البعد، بمعنى الفاعلية الاقتصادية أو الفاعلية السياسية، كذلك لا تشارك مثل تلك الأدبيات في محاولة منهجية لفهم ظهور أنواع مختلفة من الفاعليات، وربطها بالسياق الهيكلي الخاص لكل منها.

ومن ثم فإن المعيار الأساسي المستخدم في تحديد أنواع الفاعليات؛ هو مدى تفاعل اللاجئ مع مجموعة من هياكل وأبنية محددة، يستخدم هذا التصنيف مفهوم "أنتوني جيدنز" [1]للفاعلية بصفته خيارًا فرديًا غير واع ومدفوع لتحقيق غرض معين بطريقة معينة استجابة الهياكل معينة على الرغم من حقيقة أن هناك أنواعًا متعددة من الهياكل التي ينغمس فيها اللاجئون، فإن التصنيفات التالية لفاعلية اللاجئين سوف تتطور اعتمادًا على التحليل الجزئي، والدراسات الإثنوغرافية، التي تقدم تفصيلا للأمثلة الإمبريقية لفاعلية اللاجئين للاستجابة إلى هياكل معينة.

وتميز العديد من الأدبيات بين الأشكال العلنية والسرية للفاعلية، حيث تعتبر الفاعلية العلنية مرئية، بمعنى أن اللاجئ لا يخفيها في رده على هياكل محددة، مثل الاحتجاجات، والاعتصامات والتعبير العام عن المطالب، بينما تعرف أشكال الفاعلية السرية على أنها غير مباشرة أو مخفية، وتناقش أدبيات الحركات الاجتماعية والمقاومة، كيف يتحدى الأفراد والجماعات الهياكل القائمة أو يدافعون عنها، ويعتمد هذا التمييز بين الفرد والمجموعة بصورة عامة على افتراض أن العمل الجماعي يتطلب مستويات إضافية من التخطيط عن العمل الفردي[2].

ومن منظور اقتصادي، ينبغي أن نتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي ودخل الأسر في البلد المضيف بسبب تدفق اللاجئين، وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أيضاً أن نرى نمواً في دخل الأسر المحلية، ومع زيادة عدد السكان وزيادة المعونات والإنفاق الحكومي، سيرتفع مستوى الاستهلاك المحلي، مما يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج المحلي ومبيعات السلع والخدمات، ويمكن أن يؤدي التحاق اللاجئين بسوق العمل إلى خفض تكاليف العمالة بالنسبة لأصحاب العمل، لاسيما إذا كان هؤلاء اللاجئين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي كما في حالة السودانيين في مصر، نتيجة لذلك، من المرجح أن يشهد ملاك العقارات المحليون ورواد

[1] عالم اجتماع إنجليزي معاصر ولد 1938، اشتهر لوضعه نظرية الهيكلة بعد أن طورها وركز فيها على تحليل للفاعلية والبنية التي لم تحظي كلتاهما بالأولوية في النظرية الهيكلية التقليدية.

[2]Elisa Pascucci, "Beyond depoliticization and resistance: Refugees, humanitarianism, and political agency in neoliberal Cairo." PhD diss., University of Sussex, 2014.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الأعمال والمنتجون وموردو السلع والخدمات طفرةً في الدخل، مما قد يؤدي إلى توسيع أنشطة أعمالهم ونمو عام في دخل الأسر إثر ذلك.

وفي المقابل من الممكن أن تصاحب الآثار الإيجابية لتواجد اللاجئين السودانيين في مصر عوامل خارجية سلبية وآثار توزيعية ستؤثر سلباً على الفئات الأكثر ضعفاً بين السكان المضيفين، فعلى المدى القصير، قد تشهد المناطق التي أصبحت موطناً للاجئين السودانيين ضغوطاً على مواردها وتدهوراً بيئياً، وهو ما قد يعرقل مسيرة التنمية المحلية بهذه المناطق كالمحافظات الأكثر استقبالاً للاجئين السودانيين في مصر، وفي المناطق الحضرية، قد يؤدي تدفق اللاجئين السودانيين إلى نقص إمدادات المياه والكهرباء، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليفهما على اللاجئين السودانيين والشعب المصري، فضلا عن زيادة حركة المرور والتلوث، والتنافس على الوظائف والمساكن، ويمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى ارتفاع في معدلات التضخم، وزيادة التباينات الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى المدى المتوسط، قد تصبح الآثار التوزيعية السلبية واضحة، بالرغم من أن بعض المواطنين المصريين قد يحققون مكاسب اقتصادية، فإن البعض الآخر قد يتعرض للتشرد أو فقدان الوظائف بسبب اشتداد المنافسة مع اللاجئين السودانيين، ومن المرجح أن تؤثر هذه الآثار السلبية على فئات المجتمع الأكثر احتياجاً، مثل النساء والشباب والعمالة غير الرسمية ذات المهارات المحدودة ومن يعيشون في المناطق التي تعاني التدهور والتهميش[1].

وقبل الأزمة الراهنة في السودان ظهرت فاعلية اللاجئين السودانيين في التعبير عن غضبهم حيث حشدوا الدعم لمظاهرات أمام مقر مفوضية الأمم المتحدة للّاجئين بالقاهرة احتجاجًا على المضايقات والمعاملة العنصرية من قبل مصريين، وغياب الحماية، وتأخر إعادة التوطين، ونظموا أيضًا مظاهرة أمام السفارة السودانية بالقاهرة تعبيرًا عن تضامنهم مع الاحتجاجات في السودان، وهو ما قابلته الشرطة المصرية باعتقال 30 لاجئًا وطالب لجوء سوداني خلال مداهمات في ديسمبر 2021 ويناير 2022، وكان كل من اعتُقلوا مسجلين لدى المفوضية كلاجئين أو طالبي لجوء وأُطلق سراحهم لاحقًا بلا توجيه أي تهم[2].

[1] Paolo verme, Theory and evidence on the impact of refugees on host communities, world bank, 28/3/2023, available at:
https://blogs.worldbank.org/dev4peace/theory-and-evidence-impact-refugees-host-communities

[2] مصر: الشرطة تستهدف ناشطين لاجئين سودانيين، هيومن رايتس وتش، 2022/3/27، متاح على الرابط التالي:
https://www.hrw.org/ar/news/2022/03/27/egypt-police-target-sudanese-refugee-activists

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة:

اعتمدت دراسات سيادة الدولة على نموذج مفاهيمي قائم على السلطة المطلقة للدولة على إقليم موحد ومحدد يقيم عليه مجموعة من السكان الذين يتم منحهم جنسية الدولة على أساس الانتماء الوطني لها، وحكومة تمثل الإقليم والسكان، غير أن التجربة الفعلية لسيادة الدولة يتم فرضها وإنتاجها من خلال مجموعة كبيرة ومتنوعة من السياقات المحلية، والتي تقف في علاقات مختلفة مع نموذج السيادة حيث تظهر سيادة الدولة كتجربة معيشية معقدة، إذ تشكل تقنيات السلطة المختلفة وأشكال إدارة السكان والحكم هيمنة الدولة. ومن هذا، تقوض الهجرة على نطاق واسع فكرة الوحدة الطبيعية المفترضة للأرض والسكان والحكومة، وفي كثير من الأحيان تنتج موقفا متناقضًا من المنظور التقليدي أو النموذجي للسيادة، حيث لا تحمي الحكومة، بل تضطهد الأشخاص غير المواطنين الذين يعيشون على أراضيها، وتستخدم الدولة سلطتها السيادية من أجل إقصاء غير المواطنين، إلا أن هذا الإقصاء ينتج عنه أشكال مناقضة ومناهضة لسلطة الدولة، ما يسفر عنه إنتاج مساحات لها إدارات مختلفة ويمارس فيها سلطات بديلة[1].

فبدلًا من النظر إلى اللاجئين على أنهم ضحايا أو ناقلو الصراعات والحروب إلى الدول المستقبلة، سعت هذه الورقة إلى استعراض الأشكال الجديدة من فاعلية اللاجئين، حيث قدمت الدراسة المساحات الجديدة التي ينتجها اللاجئون خاصة على المستوى الاقتصادي، حيث يعد إعادة تعريف فاعليتهم فرصة لإعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة على الصعيدين النظري والعملي، فعلى الجانب النظري، فإن مفهوم السيادة من خلال تحليل سياق اللاجئين كشف أن مفهوم اللاجئ قد انبثق بالأساس من ظهور مفهوم الدولة القومية وبالتالي في الشق التطبيقي أوضحت الدراسة كيف يؤثر تواجد اللاجئين السودانيين داخل الدولة المصرية على مفهوم سيادتها من خلال افتراض أن فاعلية اللاجئين تستدعي إعادة قراءة عناصر سيادة الدولة والتي تتعلق بمراجعة العلاقة بين الإقليم وسيطرة الحكومة، وممارسة السلطة الشرعية، ووحدة سكان الدولة[2].

لكن بعد اقتراب عام على الصراع السوداني، ولا تزال الأطراف تنتهك اتفاقات وقف إطلاق النار، ولم تثمر الجهود الدبلوماسية والسياسية لحل الصراع من خلال المفاوضات، بل يمتد الصراع إلى أجزاء أخرى من البلاد. ونتيجة لذلك، سوف يفر المزيد من السودانيين البلدان المجاورة، بما في ذلك مصر، ما يعني أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهات المانحة، ستواجه أزمة أكبر في التعامل مع هذا

[1] Davide Però, and John Solomos. "Introduction: migrant politics and mobilization: exclusion, engagements, incorporation." In Migrant Politics and Mobilisation, Routledge, 2013.
[2] James C Scott, Weapons of the weak: Everyday forms of peasant resistance. Yale University Press, 1985.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العدد الضخم من اللاجئين السودانيين في مصر خاصة في ظل تقييد الدولة المصرية إجراءاتها التي تسمح لقبول اللاجئين السودانيين في المجتمع المصري، ما قد يضع معضلة التفويض لجزء من سيادة الدولة المصرية من خلال المفوضية في اختبار جديد مع تزايد أعداد اللاجئين السودانيين.

لذا على الدولة المصرية مراجعة وضع اللاجئين المحتملين بما يتماشى مع قوانينها المحلية، والاتفاقيات مع السودان، واتفاقيات اللاجئين، التي وقعت عليها مصر، حيث ينبغي على مصر تخفيف أو رفع المتطلبات المعمول بها حاليًا للسودانيين الذين يسعون للدخول، وتخفيف أو التنازل عن المتطلبات لأولئك الذين بقوا في مصر، والتعجيل بمنح وضع اللاجئ لأولئك الذين يرغبون في الحصول عليه، وينبغي على الجهات المانحة تمويل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لزيادة قدرتها على تلبية الطلب المتزايد، خاصة في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها مصر، والمتمثلة بارتفاع معدلات التضخم وتكاليف المعيشة، حيث يصارع اللاجئون السودانيون من أجل تغطية احتياجاتهم الأساسية.

References:

1- Abdel Aziz, Nourhan Amr. Out of sight out of rights: Rejected asylum seekers and closed-files individuals in Egypt.American University in Cairo, Master's Thesis. AUC Knowledge Fount, 2018, available at: https://fount.aucegypt.edu/etds/1342

2- Hoffmann, Sophia (2011) Disciplining Movement: State Sovereignty in the Context of Iraqi Migration to Syria. PhD thesis. SOAS, University of London, available at:
https://eprints.soas.ac.uk/14571/1/Hoffmann_3412.pdf

3- Soguk, Nevzat. States and strangers: Refugees and displacements of statecraft. Vol. 11. U of Minnesota Press, 1999.

4- Ali, Perveen. "States in crisis: sovereignty, humanitarianism, and refugee protection in the aftermath of the 2003 Iraq War." PhD diss., London School of Economics and Political Science, 2012.

5- Norman, KELSEY P. "Co-ethnicity, security and host government engagement: Egypt as a non-traditional receiver of migrants and refugees." ESPMI Network: Refugee Review: Re-conceptualizing Refugees and Forced Migration in the 21st Century 2, no. 1 (2015): 77-95.

6- Nadine Elshokeiry, Refugee response in Egypt: A public administration and policy perspective. A case study of Syrian refugee response in Egypt: 2012 to the present. American University in Cairo, Master's Thesis. AUC Knowledge Fountain,2016 available at:

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

https://fount.aucegypt.edu/etds/243
7- Grabska, Katarzyna. "Marginalization in urban spaces of the global south: Urban refugees in Cairo." Journal of refugee studies 19, no. 3 (2006): 287-307.

8- Häkli, Jouni, Elisa Pascucci, and Kirsi Pauliina Kallio. "Becoming refugee in Cairo: The political in performativity." International Political Sociology 11, no. 2 (2017): 185-202.
9- Pascucci, Elisa. "Beyond depoliticization and resistance: Refugees, humanitarianism, and political agency in neoliberal Cairo." PhD diss., University of Sussex, 2014.
10- Però, Davide, and John Solomos. "Introduction: migrant politics and mobilization: exclusion, engagements, incorporation." In Migrant Politics and Mobilisation, pp. 1-18. Routledge, 2013.
11- Scott, James C. Weapons of the weak: Everyday forms of peasant resistance. yale university Press, 1985.
12- Ismail, Iman. "Co-ordinating “Humanitarian Aid” for Refugees in Egypt." June. Unpublished Report: FMRS, The American University in Cairo. Available at: http://www. aucegypt. edu/academic/fmrs/Reports/iman. pdf (2002).
Singerman, Diane, ed. Cairo contested: Governance, urban space, and global modernity. Oxford University Press, 2011.
13- Paolo verme, Theory and evidence on the impact of refugees on host communities, world bank, 28/3/2023, available at:
https://blogs.worldbank.org/dev4peace/theory-and-evidence-impact-refugees-host-communities

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/